E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/86
9 November 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

حقوق الطفل

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عـــن البعثة التي اضطلـــع بها مكتبها عملاً بقرار اللجنة ٢٠٠٠/٦٠ الذي يقضي بإجراء تقييم في الموقع عن حالة خطف الأطفال من شمال أوغندا

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	١ - ٧	٣
ثانياً-	تكوين البعثة ومكانها واجتماعاتها	٨ - ١١	٤
ثالثاً-	التقييم	١٢-٦٨	٤
	ألف- معلومات أساسية	١٢-١٤	٤
	باء- انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبهـــا جيش المقاومة الرباني ضد الأطفال المختطفين	١٥-١٩	٦
	جيم- الإفراج عن الأطفال المختطفين والمحتجزين لدى جيش المقاومة الرباني وتأمين عودتهم	٢٠-٣٠	٨
	دال- تنفيذ الاتفاقات الثنائية	٣١-٣٧	١١
	هاء- الظروف في المخيمات "المحمية"	٣٨-٤٨	١٣
	واو- الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحسين الحالة	٤٩-٦٧	١٦
	زاي- صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب	٦٨	٢١
رابعاً-	الملاحظات الختامية	٦٩-٩٥	٢٢
	ألف- الاتفاقات الدولية وتنفيذها	٧٠-٧٨	٢٢
	باء- العفو والمصالحة	٧٩-٨٤	٢٣
	جيم- الأمن، بما في ذلك المعسكرات "المحمية"	٨٥-٨٧	٢٤
	دال- المساعدة المقدمة للأطفال المختطفين والسكان المتأثرين	٨٨-٩٥	٢٤

أولاً - مقدمة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٠٠٠/٦٠ عن اختطاف الأطفال من شمال أوغندا إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإجراء تقييم للحالة على الأرض في المناطق المتضررة، بما في ذلك احتياجات الضحايا، بالتشاور التام مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها السابعة والخمسين.

٢- وفي هذا القرار أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء استمرار اختطاف الأطفال من شمال أوغندا وتعذيبهم واحتجازهم واغتصابهم واسترقاقهم وتجنيدهم قسراً، وطالبت بالوقف الفوري لجميع أعمال الخطف والهجمات على السكان المدنيين كافة، ولا سيما النساء والأطفال، التي يقوم بها جيش المقاومة الرباني في شمال أوغندا كما دعت إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأطفال المخطوفين الذين يحتجزهم حالياً جيش المقاومة الرباني وتأمين عودتهم سالمين.

٣- وطلبت اللجنة إلى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب توفير المساعدة للضحايا وعائلات الضحايا الذين يعانون من آثار التعذيب الذي يرتكبه جيش المقاومة الرباني.

٤- وحثت اللجنة جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والهيئات الإنسانية وسائر الأطراف التي لها أي تأثير على جيش المقاومة الرباني على أن تمارس عليه كل الضغوط الممكنة للإفراج فوراً وبلا شروط عن جميع الأطفال المخطوفين من شمال أوغندا. كما حثت جميع الأطراف التي تدعم استمرار جيش المقاومة الرباني في خطف واحتجاز الأطفال على الوقف الفوري لكل مساعدة للجيش المتمرد وكل تعاون معه.

٥- ورحبت اللجنة بالاتفاق الثنائي بين السودان وأوغندا الذي وقعه رئيسا البلدين في نيروبي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وكررت تعهد السودان وأوغندا ببذل جهد خاص لمعرفة مكان جميع الأشخاص الذين خطفوا في الماضي، ولا سيما الأطفال، وبإعادتهم إلى أسرهم.

٦- ورحبت اللجنة مع التقدير بالجهود التي بذلتها حكومتا السودان وأوغندا والتي استكملتها جهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر النـــزاعات المسلحة على الأطفال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات غير حكومية، والتي أفضت إلى معرفة هوية الكثير من هؤلاء الأطفال وإلى ضمهم لأسرهم.

٧- ويقدم هذا التقرير عملاً بطلب اللجنة المشار إليه في الفقرة ١ الواردة أعلاه. ويستند إلى معلومات تم تجميعها من الأطراف وأيضاً إلى نتائج بعثة تقييم أُوفدت إلى المنطقة اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح.

ثانياً - تكوين البعثة ومكانها واجتماعاتها

٨- تكونت البعثة من ثلاثة موظفين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وموظف واحد من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومستشار يمثل مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح.

٩- وأرجئ موعد القيام بالبعثة عدة مرات أولاً بسبب انتشار وباء الإيبولا في شمال أوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ثم بسبب إجراء الانتخابات الرئاسية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١. وجرى الاضطلاع بالبعثة في نهاية المطاف في الفترة من ١٧ آذار/مارس إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ وقامت بزيارة الخرطوم (السودان) ونيروبي (كينيا) وأوغندا التي انتقلت داخلها من كمبالا إلى كيتغوم وغولو وليرا.

١٠- والتقت البعثة بالكثير من الأفراد ومسؤولي المنظمات التي تمثل حكومة أوغندا وحكومة السودان. ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والقادة التقليديين ووسائط الإعلام والجماعات الدينية. ولقد أرفق بهذا التقرير قائمة كاملة بهذه المنظمات. كما التقت البعثة بالكثير من الأطفال والكبار الذين هربوا مؤخراً من جيش المقاومة الرباني وأجرت مقابلات معهم.

١١- وأعرب أعضاء البعثة عن امتنانهم للدعم اللوجسيتي والإداري الذي تلقوه في الموقع من منظمة الأمم المتحدة للطفولة طوال البعثة وكذلك لرابطة المتطوعين للخدمة الدولية على المساعدة التي قدمتها لهم في كيتغوم بأوغندا.

ثالثاً - التقييم

ألف - معلومات أساسية

١٢- عانت أراضي جماعة أشولي الإثنية في شمال أوغندا، ولا سيما مقاطعتي غولو وكيتغوم، من صراع شديد الوحشية على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية. وبدأ جيش المقاومة الرباني بقيادة جوزيف كوني أعماله في أواخر عام ١٩٨٧ منفذاً عملياته انطلاقاً من قواعده في جنوب السودان. وانبثق جيش المقاومة الرباني عن حركة الروح القدس بزعامة أليس أوما لاكونيا وهي امرأة من جماعة الأشوليين ادعت أنها وسيط لتحضير الأرواح. ولقد استقطبت حركتها دعماً شعبياً كبيراً في أراضي الأشوليين في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ عقب نجاح حركة المقاومة الوطنية التي كان يقودها عندئذ الجنرال يويري موسيفني في الإطاحة بالنظام السابق. وحضت لاكونيا أتباعها على

عدم التخلي مطلقاً عن هدفهم وهو استعادة السلطة في كمبالا. غير أنه قواتها تكبدت خسائر هائلة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ أثناء اشتباكها مع القوات الحكومية في معركة دارت في جينجا، هربت على إثرها لاكونيا إلى كينيا حيث تعيش الآن لاجئة فيها.

١٣- وتسلم جوزيف كوني وهو أحد أقرباء أليس لاكونيا البقية المتبقية من جيش حركة الروح القدس وأعلن أن مهمته هي الإطاحة بحكومة حركة المقاومة الوطنية و"تطبيق الوصايا العشر" في أوغندا. وبحلول عام ١٩٩١ كان جيش المقاومة الرباني قد بدأ يستهدف السكان المدنيين، لكن حجم نشاطه العسكري ظل ضئيلاً طوال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. وقيل عندئذ إن جوزيف كوني يسعى إلى إجراء تفاوض بشأن الاستسلام لجيش المقاومة الرباني. غير أن عملية السلام انهارت في عام ١٩٩٤ عندما وجه الرئيس إنذاراً إلى جيش المقاومة الرباني بإلقاء أسلحته في غضون سبعة أيام. وتصاعدت أعمال القتال باطراد على مدى السنوات القليلة التي تلت وازدادت الهجمات ضد السكان المدنيين ضراوة وتواتراً مما أودى في بعض الأحيان بحياة عدد كبير من الناس. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، قتل ما يزيد عن ٢٠٠ شخص في منطقة أتياك الواقعة في مقاطعة غولو. بينما قتل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أكثر من ٤٠٠ قروي في إقليم لامو بالقرب من الحدود السودانية. وظلت معدلات العنف مرتفعة خلال عام ١٩٩٨؛ لكنها انخفضت بعض الشيء في أوائل عام ١٩٩٩ وازدادت منذ ذلك الوقت.

١٤- وكانت المأساة الكبرى التي حدثت طوال النـــزاع هي استغلال جيش المقاومة الرباني للأطفال في أغراض اســـتراتيجية. إذ يُنـــتزع الأطفال من منازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية ومن مستوطنات اللاجئين ومخيمات المشردين لتدريبهم كمقاتلين وإكراههم على العمل كعبيد أو إكراه الفتيات على الزواج بقادة الجيش. ويختطف في العادة جيش المقاومة الرباني الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١١ و١٥ سنة بالرغم من أنهم يختطفون أيضاً الأطفال في أعمار أخرى فضلاً عن الكبار. وقد كان الاتجاه السائد على مر السنين هو استهداف الأطفال الأصغر فالأصغر سناً بل أحياناً ممن تبلغ أعمارهم ست سنوات. وتقع أعمال الاختطاف غالباً في مقاطعات آباك وغولو وكيـــتغوم ولـــيرا، لكـــنه جرى اختطاف أطفال آخرين من مجتمعات محلية ومخيمات للاجئين تقع في مقاطعات أدجوماني وآروا وموبو. واقتيد المختطفون إلى قواعد جيش المقاومة الرباني في جنوب السودان المحيطة بمدينة جوبا التي تقع في الجنوب بمنطقة بحر الجبل. وقد جرى مؤخراً احتجاز أغلبية الأطفال المختطفين في شمال أوغندا؛ لكن الكثير منهم تمكن من الهرب خلال أيام أو أسابيع من اختطافهم. ولقد كان للنزاع الطويل الأمد آثار وخيمة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ليس فحسب على الشباب وإنما أيضاً على السكان الأشوليين بأسرهم.

باء - انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها جيش المقاومة الرباني ضد الأطفال المختطفين

١٥- تشير التقديرات إلى أن جيش المقاومة الرباني قد قام منذ عام ١٩٨٦ باختطاف ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ طفل من شمال أوغندا. ويتعرض الأطفال المختطفون للمعاملة السيئة ويسخَّرون بداءة في أعمال نخاسة لنقل أحمال ثقيلة من غنائم نهبها من قام بأسرهم. ويكره الأطفال بتعريضهم عمداً لمعاملة فظة وحشية على المشاركة في ضرب وقتل الأطفال الذين تخور قواهم تحت وطأة عبء العمل الذي يقومون به أو الأطفال الذين يحاولون الهرب. ولقد زج جيش المقاومة الرباني من قبل بمعظم هؤلاء الأطفال في مخيمات تقع في جنوب السودان لتدريبهم كي يصبحوا جنوداً أطفال. أما حالة الفتيات الصغيرات فهي أسوأ. فمعظم الفتيات تعرضن للاغتصاب واتخذهن الجنود والقادة في جيش المقاومة الرباني كزوجات لهم. وتشير التقديرات إلى أن قرابة مائتي فتاة يعشن في معسكرات جيش المقاومة الرباني الموجودة في جنوب السودان مع أطفالهن الصغار الذين ولدوا في المخيمات. ويقال إن قائد الحركة جوزيف كوني لديه نحو ٦٠ زوجة من هؤلاء الفتيات منهن ١٩ فتاة من "فتيات آبوك" أفيد بنجاتهن، وهي مجموعة مكونة من ٣٠ فتاة اختطفن في عام ١٩٩٦ من مدرسة القديسة ماري في آبوك الواقعة في مقاطعة ليرا.

١٦- والغالبية العظمى الآن من مقاتلي جيش المقاومة الرباني وأتباع معسكراته هم أطفال أو كانوا أطفالاً عند اختطافهم وتجنيدهم في الحركة. والخبرات المذكورة أعلاه إلى جانب أعمال العنف التي أُكره الأطفال على ارتكابها ضد أفراد شعبهم، لها آثار شديدة للغاية على إعادة تأهليهم وادماجهم في المجتمع. ويفترس جيش المقاومة الرباني حياة الأطفال في شمال أوغندا من أجل بقائه لأنه لا يستطيع اجتذاب الشباب للانخراط في صفوف حركة التمرد كمتطوعين. والممارسات الوحشية لجيش المقاومة الرباني في المخيمات وفيما يتعلق بالهجمات التي يشنها على المراكز الآهلة بالسكان المدنيين على السواء وردت موثقة توثيقاً مفصلاً في التقارير التي قدمتها المنظمات غير الحكومية على مر السنين. فلقد ذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان على سبيل المثال في تقريرها لعام ١٩٩٧ بعنوان "ندبات الموت" ما يلي:

"يفضل المتمردون الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و١٦ سنة، إلا أنهم يختطفون أحياناً أطفالاً في الثامنة أو التاسعة من العمر سواء من الصبيان والبنات ويقومون بربط الأطفال الواحد بالآخر واجبارهم على نقل أحمال ثقيلة من بضائع مسروقة وهم يقودونهم سيراً على الأقدام إلى الغابة. والأطفال الذين يحتجون أو يقاومون يكون مصيرهم القتل. كما يقتل الأطفال غير القادرين على التحمل أو يصيبهم التعب. ويلقى الأطفال الذين يحاولون الهرب المصير ذاته.

"وموتهم يكون بطيئاً - فيندر أن يقتل طفل برصاصة واحدة. وإذا حاول أحد الأطفال الهرب، يجبر المتمردون الأطفال المختطفين الآخرين على قتل من يحاول الهرب بالهراوات أو المناجل. وأي طفل يرفض المشاركة في عمليات القتل يمكن أن يتعرض أيضاً للضرب أو القتل".

١٧- وذكرت منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام ١٩٩٧ المعنون "عصيان الوصايا الإلهية: حرمان جيش المقاومة الرباني الأطفال من طفولتهم" ما يلي:

"يعني الانضمام القسري لجيش المقاومة الرباني التدريب على التعسف ضد الآخرين. فلقد كان قتلة من حاولوا الهرب والجنود الحكوميين والأسرى المدنيين المأسورين هم أطفالاً أسيئت معاملتهم. وقد انتهكت حقوقهم بإكراههم على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وكان ذلك أمراً متعمداً. فغالباً ما تعرض الأطفال للصدمة من جراء ما قاموا به، ويحسون أن مصيرهم مرتبط بجيش المقاومة الرباني اعتقاداً منهم أنهم باتوا منبوذين".

١٨- ويقال إن معدل وفيات الأطفال في المخيمات مرتفع للغاية - فأولئك الذين نجوا من القتل على يد أفراد آخرين في جيش المقاومة الرباني أو خلال النزاعات أكثر عرضة للموت من الجوع أو فقدان السوائل ووفقاً لما تقوله منظمة العفو الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى، تصف الشهادات التي أدلى بها أطفال كانوا من قبل ينخرطون في جيش المقاومة الرباني الحياة داخل المخيمات بأنها "تخضع تماماً للتسلسل الهرمي وتقوم على أساس إعادة ترتيب مروع لتجارب مألوفة لدى الأطفال". ويرأس وحدات "الأسرة" قائد يمتلك فعلياً الأطفال الذين خصصوا له كمتاع شخصي. أما الفتيات فيقعن أسيرات في زواج قسري ويستخدمن بالفعل كرقيق للأغراض الجنسية. وفي حال عصيان الأوامر، يكون لرب الأسرة الحق في توقيع العقاب الذي غالباً ما يكون بالضرب بالعصا ويدل عدد الضربات على خطورة الجريمة المرتكبة. وتستتبع بعض الجرائم مثل البوح بأسرار المخيمات عقوبة الإعدام.

١٩- ومعظم النساء والفتيات اللواتي قام جيش المقاومة الرباني باختطافهن وأسرهن يتخذن "زوجات" لقادة الجيش. ويتعرض للضرب أو القتل من لا تمتثل منهن لطلبات إشباع الرغبة الجنسية التي تفرض عليهن. وأفيد بأن أطفالاً كثيرين قد ولدوا في مخيمات جيش المقاومة الرباني وقيل إن الوصمة الاجتماعية نظراً لحملهن في مثل هذه الظروف هي التي تجعل الفتيات يترددن ويخشون الإقدام على محاولة الهرب والعودة إلى أسرهن. وتكره معظم هؤلاء النساء على الولادة في الغابة دون تلقي أي مساعدة، الأمر الذي يزيد من خطر تعرضهم للاصابة بالعدوى ولمشاكل صحية طويلة الأجل.

جيم - الإفراج عن الأطفال المختطفين والمحتجزين لدى جيش المقاومة الرباني وتأمين عودتهم

٢٠- دعت لجنة حقوق الإنسان في قراراتها ١٩٩٨/٧٥ و١٩٩٩/٤٣ و٢٠٠٠/٦٠ بشأن خطف الأطفال من شمال أوغندا إلى الإفراج فوراً وبلا شروط عن جميع الأطفال المختطفين الذين يحتجزهم جيش المقاومة الرباني وتأمين عودتهم سالمين. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من هذه الالتماسات وغيرها من الدعوات التي وجهتها الهيئات الدولية، فإن جيش المقاومة الرباني لم يفرج عن أي طفل أسير في مخيماته. وجميع الأطفال المختطفين الذين عادوا إلى أسرهم قد فعلوا ذلك هرباً.

٢١- وتستند الاحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها أكثر من أي احصاءات أخرى صدرت عن اختطاف الأطفال في أوغندا إلى نظام التسجيل والمعلومات بخصوص الأطفال المختطفين وهو قاعدة بيانات اشتركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إقامتها وإدارة شؤونها مع حكومة أوغندا. ويتضمن النظام معلومات عن أكثر من ٢٦ ٠٠٠ حالة موثقة من حالات الاختطاف في شمال أوغندا وفي منطقة غربي نهر النيل. ولقد شنت حركة المتمردين التابعة للقوى الديمقراطية المتحالفة في جنوب غرب أوغندا حملة اختطاف مشابهة لتلك التي نفذها جيش المقاومة الرباني ولكن على نطاق محدود؛ غير أن عمليات الاختطاف هذه لم ترد في قاعدة البيانات. وما يقرب من ثلث حالات الاختطاف البالغ عددها ٢٦ ٦١٥ حالة اختطاف مسجلة في قاعدة البيانات يتعلق بأطفال دون سن السابعة عشر من العمر (ما يقارب ٨ ٦٩٢ حالة) وتبلغ نسبة المختطفات المسجلة ٢٠ في المائة تقريباً. وغالبية أعمال الاختطاف تنطوي على استخدام الكبار لمدة قصيرة كحمالين لبضائع مسروقة. وكان الأطفال مستهدفين في جميع أعمال الاختطاف الطويلة الأمد تقريباً التي نفذها جيش المقاومة الرباني.

٢٢- وعلى الرغم من نظام الإرهاب الذي يسود داخل المخيمات والعقوبات المميتة التي توقع على كل من يظهر عدم الولاء، فإن الأطفال يهربون بالفعل من قبضة جيش المقاومة الرباني ويشقون طريقهم إلى الحرية. ولقد شكل مجموع قدره ١٢٣ شاباً وطفلاً كانوا قد هربوا إلى جنوب السودان في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ خصوصاً، جزءاً من برنامج لإعادتهم إلى وطنهم أوغندا. ومن هذا المجموع كان تسعة عشر شخصاً من الأطفال الصغار أو الرضع الذين ولدوا في المخيمات وهربوا مع أمهاتهم. وكان معظم المراهقين والبالغين قد قضوا فترة تتراوح ما بين سنتين وأربع سنوات في المخيمات قبل هربهم.

٢٣- وأبلغ بعض الأطفال الذين هربوا من مخيمات جيش المقاومة الرباني البعثة بأن الهاربين يتعرضون للمزيد من ضروب إساءة المعاملة والاستغلال في السودان قبل وصولهم إلى نقطة العبور في جوبا. وقيل إن أفراد الجيش يقومون باحتجاز الأولاد لاتخاذهم خدماً للأسر، بينما يقوم فرادى الجنود في أحيان أخرى باختطاف الفتيات لاستغلالهن في ممارسة الجنس. ولقد اعترفت اللجنة السودانية للمعونة الإنسانية (انظر أدناه) بهذا الخطر وطلبت الدعم من المنظمات الدولية لمعالجة هذه المشكلة. ووفقاً لما جمعته البعثة من شهادات، وجد الأطفال والبالغون

الذيـــن تمكـــنوا من الهرب من قبضة جيش المقاومة الرباني قبل إنشاء نقطة العبور في جوبا في الغالب ملاذاً بين مجـــتمعات أشـــولي السودانية في جوبا والمناطق المحيطة بها أو في مؤسسات دينية أو غيرها من مؤسسات الرعاية الصحية. ويقدر عددهم بما يتراوح ما بين ١٥٠ و٣٠٠ فرد.

٢٤- وتفيد معلومات غير مؤكدة بأن مجموعات من الأطفال الذين هربوا من جيش المقاومة الرباني ربما تعيش وتعمل في شوارع نيروبي في غالب الظن. وينبغي التحقق من هذه التقارير، وفي حال ثبوت صحتها ينبغي النظر في إعادة هؤلاء الأطفال إلى الوطن.

٢٥- وتقوم اللجنة السودانية للمعونة الإنسانية بتنسيق الأعمال المتعلقة بتأمين عودة الهاربين من جيش المقاومة الرباني عبر الخرطوم وبمساعدة منظمات منها على وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة. ولقد أنشئت نقاط عبور في سوبا (خارج الخرطوم) في كانون الأول/ديســـمبر ٢٠٠٠ خاصـــة بالنساء والأطفال وفي آذار/مارس ٢٠٠١ للشباب. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أعيدت إلى الوطن المجموعة الأولى من العائدين عددهم ٢١ شخصاً. أما المجموعة الثانية التي تتألف من ٥١ شخصاً ومن بينهم سودانيون كثيرون فقد أعيدت إلى الوطن في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بينما أعيدت المجموعات الثالـــثة والـــرابعة والخامسة والسادسة إلى الوطن في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و٩ شـــباط/فـــبراير ٢٠٠١ و٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ على التوالي. وبذلك يصل مجموع من أُعيد إلى الوطن ١٢٣ شخصاً بموجـــب هذا البرنامج. وعنـــد كتابة هذا التقرير كان من المتوقع أن يعاد إلى الوطن في أوائل شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١ ٣٠ شخصاً آخر.

٢٦- وأعـــرب الهـــاربون الذيـــن يعيشـــون في مخيم خاص بالرجال للبعثة عن آرائهم وشواغلهم فيما يتعلق بالاتفاقـــات الموقعة بين حكومتي السودان وأوغندا والطريقة التي عُوملوا بها منذ هروبهم. وكان من النقاط التي أثاروها مع اللجنة ما يلي:

(أ) إن الـــبالغين هـــم الذين يسروا هروب بعض الأطفال الموجودين حالياً في مخيم سوبا وأصبحوا بالتالي أعداءً لجيش المقاومة الرباني؛

(ب) إن بعضهم لا يثق مطلقاً في قانون العفو الشامل "بسبب تجارب سابقة مع حكومة أوغندا الحالية في الـــتعامل مـــع "المستسلمين" بعد أن ينالوا حريتهم في بلدهم، أي حملات القبض على متمردين سابقين أثناء الانتخابات الرئاسية الأخيرة وإعادة تجنيد المستسلمين لأداء مهام عسكرية وتنفيذ مهام صعبة وهي أمور من شأنها أن تعرض في نهاية المطاف حياتنا للخطر"؛

(ج) إن الكثير منهم تعرض لمشاكل طبية أو إصابات أثناء خدمتهم في جيش المقاومة الرباني أو نتيجة لهروبهم، لكنهم لم يتمكنوا وهم في السودان من تلقي أي علاج طبي هام دون موافقة حكومة أوغندا؛

(د) رغم أن البعض منهم يرغبون في الاستيطان كلاجئين في بلد ثالث، فهم لا يريدون الانفصال بصورة دائمة عن أفراد أسرهم الذين لا يزالون يعيشون في أوغندا.

٢٧- ويجدر بالذكر أن ٢٢ هارباً ظلوا في مخيم سوبا الواقع خارج الخرطوم إما لأنهم لا يرغبون في العودة إلى أوغندا أو لخشيتهم الإقدام على ذلك. وهؤلاء الأفراد هم على الأغلب قادة سابقون في جيش المقاومة الرباني وتتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ و٥٠ عاماً ومعهم "زوجاتهم" وأطفالهم الصغار. وينبغي أن تجري مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقابلة أولية معهم على وجه الاستعجال لتقييم مدى أهليتهم للحصول على مركز اللاجئ. ويجب مراعاة احتياجات النساء والأطفال الخاصة إلى الحماية أثناء المقابلة لضمان موافقتهم التامة على البقاء مع أزواجهن وعدم العودة إلى شمال أوغندا.

٢٨- ومن المأمول أن يؤدي مركز الاستقبال الذي أنشئ مؤخراً في جوبا لاستقبال الهاربين إلى هروب المزيد من الأطفال من جيش المقاومة الرباني. وينتظر من المركز أن ييسر المعالجة الأسرع للحالات المتعلقة بإعادة الأطفال إلى أوغندا حيث يقدم لهم النصح وتتاح لهم فرصاً محدودة للتعليم الأساسي والتدريب المهني، ويؤمن انضمامهم لأفراد أسرهم في نهاية المطاف. وينتظر أيضاً أن ينتشر خبر إنشاء المركز ويجتذب المزيد من الأطفال والبالغين الهاربين.

٢٩- ولا يزال عدد الأطفال الذين هربوا وأنقذوا داخل أوغندا كبيراً نسبياً لعدد من الأسباب، منها على الأخص أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية حالت دون عبور المتمردين الحدود إلى السودان. وذلك يعني اختطاف عدد أقل من الأولاد لتدريبهم كجنود أطفال لفترة طويلة وعدد أقل من الفتيات ليتخذن "زوجات" للقادة في المخيمات الرئيسية بالسودان. كما أن الضغوط التي تمارسها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قد جعلت جيش المقاومة الرباني في حالة تأهب وتنقل دائبة داخل أوغندا وهو وضع يسمح للمختطفين بالهرب. ولقد قابلت البعثة الكثير من هؤلاء الأطفال الذين هربوا مؤخراً ووجدت أن معظمهم كانوا قد اختطفوا قبل نحو أسبوعين من هروبهم.

٣٠- ووفقاً للمعلومات الواردة في سجل الأطفال المختطفين ونظام المعلومات وكذلك التقديرات التي وضعتها المنظمات الدولية المعنية، اختطف قرابة ٠٠٠ ٦ طفل على مر السنين ولا يزال مصيرهم مجهولاً. ويغلب الظن أن الكثير من الأطفال المفقودين قد لقوا حتفهم. وبوجه عام يقدر عدد أفراد قوات جيش المقاومة الرباني الحالية ببضع مئات (تشير المصادر أنه يتراوح ما بين ٢٠٠ و٨٠٠ جندي) يقومون بعملياتهم داخل أوغندا وأن ما يقرب من ٨٠٠ إلى ٠٠٢ ١ جندي يعملون في شمال السودان.

دال - تنفيذ الاتفاقات الثنائية

٣١- أبرم عدد من الاتفاقات الثنائية بين حكومتي السودان وأوغندا بهدف تحسين العلاقات، ولا سيما بهدف إعادة الأطفال المختطفين والحيلولة دون القيام بمزيد من عمليات اختطاف من هذا القبيل. والاتفاقات الرئيسية هي الاتفاق بين حكومتي السودان وأوغندا جرى التوقيع عليه في نيروبي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وسجل الالتزامات المتعهد بها الذي تم التوقيع عليه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في نيروبي. وأدى التوقيع على بلاغ رسمي مشترك باتخاذ إجراء فوري بشأن الأطفال المختطفين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في وينيبك بكندا، إلى عقد المزيد من الاجتماعات بين البلدين، وكذلك مع ممثلي حكومات كندا وليبيا ومصر. ويواصل مركز كارتر الاضطلاع بدور رئيسي في التوسط في هذه المحادثات والعمل على إيجاد حل سلمي للنزاع في المناطق المتضررة.

٣٢- ويتضمن اتفاق نيروبي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عدداً من الالتزامات أهمها:

(أ) الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية؛

(ب) التخلي عن استخدام القوة في حل الخلافات؛

(ج) بذل الجهود لحل الجماعات الإرهابية ونزع سلاحها؛

(د) الاتفاق على عدم إيواء أي جماعة من جماعات المتمردين أو رعايتها وتحويلها أو تقديم مساعدة عسكرية أو لوجستية لها؛

(هـ) بذل جهود مشتركة لتعزيز السلام الإقليمي؛

(و) الامتناع عن شن حملات دعائية معادية أو سلبية ضد دول أخرى؛

(ز) إعادة جميع أسرى الحرب؛

(ح) بذل جهود خاصة لتحديد مكان أي من المختطفين والتعاون في البحث عن هؤلاء الضحايا وانقاذهم؛

(ط) تيسير عودة اللاجئين أو توطينهم؛

(ي) منح عفو عام لجميع المقاتلين السابقين الذين تخلوا عن استخدام القوة وتقديم المساعدة لهم لإعادة إدماجهم؛

(ك) إعادة العلاقات الدبلوماسية في نهاية الأمر بين البلدين.

٣٣- وأضاف سجل الالتزامات المتعهد بها الذي تم التوقيع عليه في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عدداً من الخطوات الملموسة الخاصة بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومتان، وأهمها:

(أ) قيام حكومة السودان بنقل جيش المقاومة الرباني إلى مكان آخر ونزع سلاحه وتسريحه؛

(ب) تيسير عقد اجتماعات، عند الضرورة، بين جيش المقاومة الرباني والمجتمع الأشولي (الجماعة الإثنية الرئيسية في المنطقة المتضررة)؛

(ج) نقل رسائل عبر وسائط الإعلام للمساهمة في تهيئة مناخ يساعد على تنفيذ الاتفاقات، ومنها تلك المبادرات الايجابية مثل القانون بالعفو الشامل (أوغندا)؛

(د) إنشاء مكتب استقبال في جوبا تتولى إدارة شؤونه لجنة المعونة الإنسانية (السودانية) تدعمه كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة لاستقبال الهاربين من جيش المقاومة الرباني ومعالجة مشاكلهم على الفور؛

(هـ) اقامة مخيم بالقرب من منطقة الجبلين لتيسير عملية تسريح جيش المقاومة الرباني؛ و

(و) نشر فريق مراقبة دولي تشارك في عضويته حكومتا ليبيا ومصر، يتولى رصد ومراقبة أي عمليات لتهريب الأسلحة أو أي أنشطة للتجنيد أو التدريب أو لأي أغراض عسكرية أخرى في أوغندا ترمي إلى دعم جيش التحرير الشعبي السوداني.

٣٤- واستطاعت البعثة تأكيد إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقي نيروبي. ويشمل هذا التقدم: عودة أسرى الحرب السودانيين وفتح مركز استقبال في جوبا بالسودان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لاستقبال الهاربين والمختطفين بعد فك أسرهم ومعالجة مشاكلهم على الفور؛ وقطع المعونة الغذائية بشكل واضح وخفض الدعم العسكري المقدم إلى جيش المقاومة الرباني في السودان، وكذلك تقييد إمكانية وصول هذا الجيش إلى مدينة جوبا، وهو أمر تأكد في مقابلات كثيرة مع أطفال تمكنوا من الهروب؛ وتحديد موقع على بعد ١ ٠٠٠ كيلومتر شمال الحدود الأوغندية السودانية لنقل قادة جيش المقاومة الرباني في نهاية الأمر بعد عودة المختطفين. ويجب الإشارة إلى أنه على الرغم من أن حكومة السودان مستعدة على ما يبدو للوفاء ببعض التزاماتها بمقتضى اتفاقات نيروبي، فيبدو أن هناك بعض المقاومة للقيام بذلك من جانب القوات العسكرية وقوات الأمن الموجودة في جوبا والمناطق المحيطة بها. كما يجدر بالذكر أن لجنة العفو العام موجودة بالفعل وتقوم بعملها في أوغندا، وكذلك مختلف مراكز الاستقبال المعنية بإعادة تأهيل وإدماج الأطفال المختطفين (انظر الفرع واو أدناه). لكن اللجنة وجدت أيضاً أن هناك جواً عاماً من عدم الثقة وأن كلا الجانبين يركزان حصراً على أحكام لم تنفذ بعد من الاتفاقية.

٣٥- ونقلت وسائط الإعلام أثناء زيارة البعثة بيانات متناقضة للقادة السياسيين أدت إلى تقويض العملية السلمية وتفاقم الحالة العدائية بين البلدين. لكن اجتماعاً عُقد بعد ذلك بين رئيسي السودان وأوغندا خلال حفل مراسم تقلد الرئيس موسيفيني للسلطة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠١ لفترة حكم ثانية. وأعلن رسمياً في هذه المناسبة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على الفور. وهذا التطور الذي لقي أعظم الترحيب من شأنه أن ييسر عودة الهاربين من جيش المقاومة الرباني بشكل أسرع إلى أوغندا ويتيح من خلال التفاوض إمكانية ايجاد حل نهائي وفي الوقت المناسب لمشكلة جيش المقاومة الرباني. فالتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض هو الأمل الواقعي الوحيد لانهاء الصراع في شمال أوغندا، حيث أن ازدياد الانتشار العسكري وإنشاء معسكرات "محمية" لم يؤد إلى وقف اختطاف الأطفال.

٣٦- وأبلغت البعثة بأنه يجري اتخاذ خطوات لتحقيق الانتشار النهائي لفريق المراقبة على النحو المتوخى في سجل الالتزامات المتعهد بها، وقد أرجئت عملية الانتشار هذه بسبب وباء إيبولا الذي انتشر في شمال أوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. لكن منظمة الصحة العالمية أعلنت رسمياً أنه تم القضاء على هذا الوباء.

٣٧- وحتى الآن يبدو أن جوزيف كوني قائد جيش المقاومة الرباني لم يكن مستعداً للدخول في حوار بهدف ايجاد حل سلمي للحرب في شمال أوغندا.

هاء - الظروف في المخيمات "المحمية"

٣٨- قامت حكومة أوغندا في عام ١٩٩٦ في مواجهة تزايد الهجمات ضد السكان المدنيين بنقل ٤٠٠ ٠٠٠ شخص تقريباً يعيشون في منطقتي جولو وكيتغوم إلى مخيمات "محمية" تم انشاؤها كتدبير أمني "مؤقت". ويقدر أن نسبة ٨٠ في المائة من سكان الشمال يعيشون في هذه المخيمات. والواقع أن عدد المقيمين في هذه المخيمات يتباين تبايناً هائلاً تبعاً للمتغيرات المتوقعة في الحالة الأمنية. ففي الفترات التي يسود فيها هدوء نسبي يعود الكثير من الناس إلى أرضهم ويعملون على زراعة بعض المحاصيل. أما في الفترات التي تتزايد فيها هجمات جيش المقاومة الرباني، فمن الممكن أن يتجاوز عدد المقيمين في المخيمات ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، لا سيما أثناء الليل عندما يبحث الناس عن ملاذ في أماكن يكفل الوجود العسكري حمايتها.

٣٩- وقامت البعثة بزيارة مخيم لوكونغ الواقع في منطقة كيتغوم ومخيم أمورو الواقع في منطقة غولو. والأوضاع في هذه المخيمات مروعة، إذ يحتشد آلاف الأشخاص في رقعة أرض صغيرة للغاية تستحيل فيها أنماط زراعة الكفاف التقليدية التي تؤمن الاستهلاك المعيشي. وكانت النساء والأطفال يرتدون ثياباً مهلهلة وتظهر عليهم علامات واضحة تدل على سوء التغذية بين الأطفال. ويحصل المقيمون في المخيمات كميات ضئيلة جداً من القمح لا تكفي سوى لوجبة واحدة في اليوم، مما يجبرهم على المجازفة بمغادرة المخيم بحثاً عن المزيد من الطعام. ولا تلبي

المرافق الصحية احتياجات السكان المشردين. ورغم وجود عيادات طبية في المخيمات، فليس هناك سوى قلة قليلة من الموظفين الطبيين العاملين فيها وليس قي قدرة المقيمين في المخيم دفع ثمن العقاقير القليلة المتوفرة في هذه العيادات. ولا تزال معدلات وفيات الرضع في المخيمات "المحمية" الموجودة في شمال أوغندا تمثل أعلى المعدلات في البلد، كما أن معدل انتشار الأمراض والإصابة مرتفع جداً والإسهال شائع جداً وكذلك التهابات الجزء العلوي من الجهاز التنفسي والملاريا والحمى والزهري والزحار (الدوسنطاريا).

٤٠- ولا يستطيع أكثر من نصف الشعب الحصول على المياه النقية، كما أن المضخات المركبة في الآبار القليلة جداً التي يفترض أن تزود آلاف الأشخاص بالمياه تتعطل باستمرار. ولهذا تقضي النساء والفتيات في المخيمات بانتظام كل يوم عدة ساعات في جلب المياه اللازمة للشرب والطبخ والغسيل. وتتعرض أولئك اللاتي تتجهن نحو آبار المياه باكراً في الصباح أو في وقت متأخر من الليل عندما تكون صفوف الانتظار أقصر لخطر الاختطاف والاعتداء الجنسي.

٤١- ويوجد في المخيمات مدارس ابتدائية، لكنه يقال إنها لا تقدم أي تعليم ذي جدوى. ولا توجد أي مواد مناسبة للتدريس. كما أن المرتبات الهزيلة التي يحصل عليها المعلمون لا تشجعهم على العمل. ورغم اتباع الحكومة لسياسة تعميم التعليم الابتدائي، لا يستطيع بعض الأطفال الذهاب إلى المدرسة لعدم قدرتهم على اقتناء الثياب المناسبة. وفي حين أن الأولاد يذهبون أحياناً إلى المدرسة وهم شبه عراة، تبقى الفتيات في منازلهن. كما ينقطع أطفال كثيرون عن الدراسة لأن آباؤهم لا يستطيعون تسديد الرسوم عن كل فصل دراسي التي تبلغ ٠٠٠ ٤ شلن (أقل من ثلاثة دولارات من دولارات الولايات المتحدة) والتي تلزم لتسجيلهم في المدارس.

٤٢- وكان للتعرض للعنف والحرمان لفترة طويلة آثار شديدة على جميع أفراد المجتمع المدني في شمال أوغندا، سواء أكانو يعيشون في المخيمات أو في أماكن أخرى. ويؤثر احتمال التعرض للاختطاف على كل جانب من جوانب حياتهم، بدءاً بالذهاب إلى العمل في الحقول وإلى المدارس وجلب المياه والحطب بل حتى اللعب مع الأصدقاء. ولقد وثقت منظمات كثيرة الآثار التي يعاني منها الأطفال على وجه الخصوص، ومنهم أولئك الذين لم يتعرضوا للاختطاف لكن هذا الخوف ظل حقيقة من وقائع الحياة اليومية. ومن بين هذه الآثار الآثار ذات الطابع النفسي والاجهاد العصبي الناجم عن الصدمة، مثل الكوابيس المتواصلة والانعزال وعدم المقدرة على التركيز والسلوك العدواني وقطع علاقاتهم مع من حولهم. وتعاني الأسرة بأكملها عندما يختطف أحد أفرادها، ويشعر الأبوان بالذنب والنقص لعجزهم عن حماية أطفالهم ويشعر الكثيرون باليأس حيال المستقبل ويشيع إدمان الخمر في صفوفهم. ويشعر القادة التقليديون والدينيون جميعاً ببالغ القلق إزاء انهيار المجتمع الأشولي التقليدي في المخيمات وتفسخ قيم المجتمع المحلي وتآكل الطرق التقليدية لتسوية النزاعات.

٤٣- ونظـــراً لعدم وجود آليات فعالة للحماية القانونية والعسكرية، فإن النساء والأطفال، ولا سيما اليتامى والأطفـــال غير المصطحبين يتعرضون للتحرش الجنسي، بما في ذلك التعرض للاغتصاب في المخيمات من جانب المقـــيمين فـــيها وجنود جيش التحرير الشعبي السوداني وجيش المقاومة الرباني. وعلمت البعثة بأن هناك حالات كـــثيرة تقيم فيها الفتيات علاقة جنسية مع أحد الجنود أو أحد قادة المخيم حتى تتاح لهم فرصة أفضل للحصول على الطعام والأمن. كما أن الأحوال المعيشية الشديدة القسوة قد أدت إلى ازدياد حالات الدعارة. وتلقت البعثة بعض التقارير الأخرى تومئ إلى تورط جنود جيش التحرير الشعبي السوداني في اعتداءات جنسية على الإناث في القرى المشمولة بالحماية.

٤٤- ولقد اتخذ جيش التحرير الشعبي السوداني تدابير ليحكم قبضته على الطرق الرئيسية في شمال أوغندا مما ييسر حرية التنقل والتجارة. كما أفادت الأنباء بتعزيز قوات الأمن في المناطق المتضررة بجنود عائدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن التحدي لا يزال يتمثل في تحديد السبل التي تكفل توفير الحماية للسكان من التهديد المتواصل لجيش المقاومة الرباني حتى يتسنى لهم العودة إلى موطنهم الأصلي وتحسين أحوالهم المعيشية. وقال المقيمون في المخـــيمات لأفـــراد البعثة إنهم يريدون العودة إلى ما تبقى من قراهم واستئناف طريقة حياتهم التقليدية، لكن الخـــوف لا زال يـــتملكهم من هجمات جيش المقاومة الرباني. وذكر بعض الأفراد أنهم يوافقون على نقلهم إلى مخيمات أخرى إن كانت أصغر من الترتيبات الحالية ومهيئة بطريقة تتيح للقرويين بالعمل في الأراضي المجاورة.

٤٥- وليس من الواضح حتى الآن كيف يمكن أن تتحول المخيمات "المشمولة بالحماية" إلى مخيمات صغيرة - وهو هدف معلن من أهداف الحكومة - إن لم يكن هناك تعزيز مناظر للقدرة العسكرية من أجل حماية السكان. ولقد اتخذت خطوات لتعزيز القوات العسكرية في الشمال بقوات إضافية مدربة ومسلحة تدعى الحرس الوطني تم تجنيدها من بين السكان المحليين. وتبدى من المناقشات التي أجرتها البعثة أن قوات الحرس الوطني التي أُسندت إليها مسؤولية جيش التحرير الشعبي السوداني تقوم بتجنيد الأطفال دون السن النظامية. كما أُبلغ عن تجنيد الأطفال في مجموعات شبه عسكرية أو مليشيات أخرى.

٤٦- وتفيد المعلومات المقدمة إلى البعثـــة بأن أسلوب عمـــل جيش المقاومة الرباني فيما يتعلق بالهجمات على الســـكـــان المدنيين في شمال أوغندا قد تغير في الأشهر الأخيرة. ويبـــدو الآن أن الهـــدف الرئيسي من هجمات كثيرة هو أعمال السلب والنهب التي يبدو أنها الوسيلة الرئيسية إن لم تكن الوحيدة التي تلجأ إليها قوات المقاومة الربانية داخل أوغندا، والتي يقدر عدد أفرادها عموماً ما بين ٢٠٠ و٤٠٠ فرد، لتأمين مقومات حياتها. ولا تزال معدلات الاختطاف مرتفعة، إلا أن طبيعة عمليات الاختطاف هذه قد تغيرت بحيث أصبح من الممكن إجبار كل من الشباب والأطفال على نقل المسروقات إلى الغابة ثم يفرج عن الكثير منهم أو ينجحوا في الهرب خلال أيام. وقـــد انخفض فيما يبدو عدد الفتيات اللاتي قام جيش المقاومة الرباني في شمال أوغندا باختطافهن كما انخفضت

نسبتهن المئوية. ومع ذلك فإن جيش المقاومة الرباني لا يزال يحاول الاحتفاظ ببعض المراهقين الأولاد وتدريبهم كجنود أطفال حسبما ذكر بعض من الذين تمكنوا من الهرب للبعثة.

٤٧- كما تفيد تقارير بأن مستوى العنف خلال هذه الهجمات قد انخفض في الأشهر الأخيرة، وهو مؤشر يدل على احتمال أن يكون قادة جيش المقاومة الرباني يريدون الابقاء على خياراتهم مفتوحة لاجراء حوار مع حكومة أوغندا، استناداً إلى أحكام القانون الشامل بالعفو. إلا أن المدنيين، ولا سيما الأطفال، لا زالوا يخشون التعرض للاختطاف والعنف والإساءة على أيدي جيش المقاومة الرباني. كما علمت البعثة أن المدنيين يتعرضون بصورة متزايدة لخطر هجوم من جانب عصابات صغيرة من قطاع الطرق. وهوية هؤلاء الأفراد غير معروفة، لكنه يعتقد أنهم أفراد سابقون في جيش المقاومة الرباني ومتمردون من الشباب المحليين الذين اتخذوا من اللصوصية سبيلاً للعيش.

٤٨- وأفاد المقيمون في المخيمين اللذين قامت البعثة بزيارتهما بأن عدد جنود جيش التحرير الشعبي السوداني المكلف بحماية كل مخيم قليل جداً إلى حد يتعذر معه أن يكون فعالاً. وأفيد أيضاً بأن انعدام الحافز لدى الكثير من جنود جيش التحرير الشعبي السوداني المكلفين بحماية هذين المخيمين يفسر استجابتهم البطيئة لأي هجوم يشنه جيش المقاومة الرباني بل حتى هربهم. ونظراً لعدم كفاية الوجود العسكري في المخيمات "المشمولة بالحماية"، يتمركز الجنود في أغلب الأحيان في وسط المخيمات مخلفين المشردين في أطراف المخيمات ليصبحوا عرضة لهجمات جيش المقاومة الرباني. لكن البعثة علمت أن جنود جيش التحرير الشعبي السوداني الموجودة في مخيمات أخرى تتمركز في أطراف المخيم.

واو - الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحسين الحالة

اللجنة السودانية للمساعدة الإنسانية

٤٩- تبذل الدول والمنظمات الدولية والهيئات الإنسانية وغيرها من الأطراف المعنية العديد من الجهود المتضافرة من أجل تحسين الحالة المتعلقة باختطاف الأطفال وتلبية احتياجات الضحايا. وفي السودان، سبقت إشارة إلى إنشاء مركز الاستقبال في جوبا أسندت مسؤولية إدارته إلى لجنة المساعدة الإنسانية ومراكز العبور خارج الخرطوم. ويجدر التنويه خاصة بالأعمال التي بها قامت هذه اللجنة، بمشاركة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بغية تسهيل عودة المختطفين السابقين إلى أوغندا.

لجنة العفو الأوغندية

٥٠- يوفر قانون العفو الشامل إطارا قانونيا لإنفاذ العفو عن الأطفال ولتوسيع نطاقه بحيث يشمل المقاتلين الكبار. وبذلك، يمثل قانون العفو الشامل واللجنة المنشأة بموجبه مبادرة شديدة الأهمية ترمي إلى التوصل إلى تسوية

عن طريق التفاوض مع جيش المقاومة الرباني وتسهيل عودة الأطفال المختطفين. واعتمدت حكومة أوغندا القانون في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وهو ينص على العفو عن أي شخص اشترك في التمرد المسلح ضد الحكومة منذ عام ١٩٨٦ وينبذ هذا التمرد ويتخلى عنه ويسلِّم أسلحته. ولا يمكن بعد ذلك مقاضاة هؤلاء "المستسلمين" أو إخضاعهم لأي شكل من أشكال العقوبة عن أي جريمة ارتكبت بسبب الحرب أو التمرد المسلح.

٥١- أما إصدار عفو عام، خاصة عندما تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت، فيعزز ثقافة الإفلات من العقاب كما أنه لا يتمشى مع المعايير والممارسات الدولية. ويجدر بالذكر في هذا الصدد، أن ممارسات جيش المقاومة الرباني، بما فيها القتل والاسترقاق والتعذيب والاغتصاب والاسترقاق الجنسي، ليست فحسب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وإنما يمكن اعتبارها أيضا جرائم حرب. ووفقاً للقواعد القانونية الدولية ذات الصلة، يجب أن تظل القيادة العليا لجيش المقاومة الرباني عرضة للمساءلة عن هذه الجرائم. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من مقاتلي جيش المقاومة الرباني هم أو كانوا من الجنود الأطفال، ولذلك فمن غير المحتمل أن تتم مقاضاتهم عن أي جرائم من الممكن أن يكونوا قد ارتكبوها أثناء فترة اختطافهم. ويجدر بالذكر أيضا أن قانون العفو الشامل وعملية المصالحة يحظيان بدعم قوي وثابت من جميع المنظمات العاملة في الشمال التي اجتمعت البعثة مع ممثليها، ويحظى كذلك كما تفيد التقارير بالتأييد من جانب عامة الجمهور.

٥٢- وأهم ما في الأمر أن قانون العفو الشامل ينشئ لجنة تعنى بالعفو تتألف من سبعة أعضاء يعينهم الرئيس ويوافق عليهم البرلمان. والأهداف الرئيسية للجنة هي رصد البرامج المتعلقة بالتسريح وإعادة إدماج وتوطين "المستسلمين" بموجب القانون؛ وتوعية الجمهور بشأن قانون العفو الشامل؛ وتعزيز آليات المصالحة في المناطق المتأثرة؛ وتشجيع الحوار والمصالحة في جميع أنحاء البلد. وتقوم اللجنة المعنية بالعفو حالياً بفتح مجموعة من المكاتب الميدانية في المناطق المتأثرة في الشمال.

٥٣- وواجهت اللجنة المعنية بالعفو عددا من المشاكل منذ إنشائها، بما في ذلك تأخيرات كبيرة في تنفيذ قانون العفو الشامل؛ وعدم اليقين داخل اللجنة فيما يتعلق بمستوى التمويل الحكومي ومدى توفره؛ وعدم المبادرة بإجراء اتصال مع المنظمات غير الحكومية والمحافل المعنية بالتنسيق. كما صدرت بيانات متضاربة من القيادة السياسية بشأن قانون العفو الشامل، الأمر الذي يعزز الشكوك والمخاوف في صفوف جيش المقاومة الرباني، ويقوي الدعاية التي يروجها قائده ويقوض الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار.

السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية

٥٤- اتخذت خطوات هامة في أوغندا من أجل الحيلولة دون القيام بمزيد من عمليات الاختطاف قدر الاستطاعة، وإعادة إدماج الأطفال المختطفين الذين هربوا من جيش المقاومة الرباني. ويوجد في هذا الصدد التزام

قوي من جانب السلطات المحلية والمنظمات وعامة الجمهور بالترحيب بالأطفال العائدين والهاربين ومنحهم الدعم المعنوي اللازم، وتزويدهم قدر الإمكان بالدعم المادي في المرحلة الأولية من إعادة إدماجهم. ولقد أُنشئت في جميع أنحاء المراكز السكانية الرئيسية في المناطق المتأثرة، منظمات محلية بهدف تعبئة الدعم والمساعدة للأسر المتضررة والأطفال العائدين. ومن الأمور المهمة للغاية أن محافل التنسيق المحلية مثل المحفل المشترك للسلام في كيتغوم، تجمع شمل المنظمات المعنية العديدة من أجل توحيد رسالتها وجهودها، واتخاذ قرار بشأن تقسيم العمل، وتفادي ازدواجية الجهود. ومن بين المنظمات العديدة العاملة مع الأطفال المختطفين العائدين والتي توفر لهم الدعم النفسي والاجتماعي، يجدر بالذكر بصورة خاصة منظمة الرؤية العالمية ومنظمة غولو لدعم الأطفال ولجنة الإنقاذ الدولية ورابطة المتطوعين للخدمة الدولية ورابطة كيتغوم للأطفال والنساء. ويجب التأكيد على أن معالجة حالات الأطفال تجري بطريقة فعالة وعلى أن الظروف التي يعيشون في ظلها في مراكز العبور التي تديرها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تتمشى مع المعايير الدولية للرعاية والحماية.

٥٥- وفي غولو، تتقاسم منظمة الرؤية العالمية ومنظمة غولو لدعم الأطفال مجموع عدد حالات المختطفين العائدين. وفتحت منظمة الرؤية العالمية مركز إعادة تأهيل أطفال الحرب في آذار/مارس ١٩٩٥ كما أنها تقدم الدعم إلى الكبار، فضلا عن الأطفال، من مناطق أخرى أفرجت عنهم قوات الجيش في غولو. وعند الاضطلاع بالزيارة، أُحيطت البعثة علما بأن حوالى ٥٦٠ ٥ شخصاً قد مروا عبر المركز، واستفادوا من الدعم النفسي وعمليات اقتفاء أثر الأسر ولم الشمل. واستفاد بعض العائدين أيضا من التدريب المهني مثل النجارة والخياطة ورصف الطوب. وقامت منظمة الرؤية العالمية بتدريب أكثر من ٤٠٠ مستشار محلي في القرى من أجل مساعدة العائدين على قبولهم من جديد في مجتمعاتهم.

٥٦- وتقدم منظمة غولو لدعم الأطفال الدعم إلى الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر من منطقة غولو. وافتتحت المنظمة في عام ١٩٩٧ وتعمل مع كل من الأطفال داخل المركز وغيرهم من الأطفال في المجتمع المحلي الذين يمروا عبر المركز. ويتلقى الأطفال دعماً نفسياً واجتماعياً، ونوعاً من التدريب على المهارات الحرفية، وتعليماً مدرسياً غير رسمي مثل المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة. ويستخدم موظفو المركز الموسيقى والرقص والألعاب القائمة على الثقافة المحلية كوسائل للعلاج.

٥٧- وحتى عام ١٩٩٩، كان الأطفال العائدون الذين اختطفوا من كيتغوم يُنقلون بشكل منتظم إلى مقر فرقة الجيش الرابع في غولو. وبعد احتجاز الأطفال في ثكنات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية لفترات قد تمتد من ثلاثة أسابيع إلى ثلاثة أشهر، كان الأطفال يُنقلون إلى منظمة الرؤية العالمية في غولو. ونادراً ما كانت الأسر تبلَّغ عن عودة أطفالها، وكان ولا يزال من الصعب للغاية بالنسبة لأي أسرة تعيش في كيتغوم أن تسافر إلى غولو بحثاً عن أطفالها. ونتيجة لأعمال الدعوة التي تضطلع بها لجنة الإنقاذ الدولية ورابطة كيتغوم للأطفال والنساء، يُفرج الآن

عن الأطفال مباشرة في كيتغوم دون نقلهم إلى غولو. ويتم الإفراج عنهم من الثكنات العسكرية في غضون أيام. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الإفراج عنهم يتم أساساً بناء على اتصالات شخصية وغير رسمية بين العاملين في المنظمات غير الحكومية والمؤسسة العسكرية، وليس عن طريق إجراءات راسخة الأركان.

٥٨- وبدأت لجنة الإنقاذ الدولية البرنامج في كيتغوم في عام ١٩٩٨ وكانت توفر في أول الأمر الرعاية النفسية والاجتماعية للمختطفين السابقين ثم وسَّعت برنامجها ليشمل جميع الأطفال المتأثرين بالحرب. وانتقلت هذه المسؤولية بعد ذلك إلى رابطة كيتغوم للأطفال والنساء التي تنفّذ عمليات اقتفاء أثر الأسر ولمّ الشمل كما تقدم الدعم إلى الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر أساسا، لكنها تساعد أيضا الشباب حتى سن الثانية والعشرين.

٥٩- وكما ذكر أعلاه تقوم قوات جيش المقاومة الرباني باحتجاز الأطفال المختطفين مؤخراً داخل أوغندا أساساً، ويتمكن العديد منهم من الهرب في غضون أيام أو أسابيع من اختطافهم. وينبغي أن تنعكس هذه الحالة الجديدة في الدعم النفسي والاجتماعي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية إلى المختطفين، وينبغي أن تخفض مدة بقاء الأطفال في مراكز العبور التابعة لمنظمة غولو لدعم الأطفال ومنظمة الرؤية العالمية في غولو تخفيضاً كبيراً بالنسبة للأطفال الذين لم يظلوا في الأسر لدى جيش المقاومة الرباني سوى لفترة قصيرة من الزمن.

٦٠- ولا يزال تعيين القيام بالكثير، خاصة إذا حدثت زيادة كبيرة في عدد العائدين نتيجة لعملية العفو والمصالحة. أما الهاربون الذين بدأوا عودتهم، فلا يوجد ما يكفي من برامج المساعدة الصغيرة، التي تتيح لهم على وجه الخصوص الفرصة إما لمواصلة تعليمهم أو الالتحاق ببرنامج تدريب مهني. وكان الاهتمام الرئيسي الذي أبداه الأطفال العائدون للبعثة خلال المقابلات التي أجرتها معهم هو الرغبة في مواصلة تعليمهم. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام أيضا لحالة الهاربين الأكبر سناً من جيش المقاومة الرباني، الذين يمثلون في أحيان كثيرة عنصراً رئيسياً في تيسير هروب آخرين، خاصة النساء وأطفالهن الصغار. وسيستمر عدم اليقين المحيط بحالتهم في تثبيط محاولات الهروب المحتملة التي قد تتسم بأهمية بالغة لمواصلة تقويض حركة التمرد.

٦١- وتعمل قوات الجيش السوداني الآن على تسهيل نقل الأطفال الذين هربوا من جيش المقاومة الرباني إلى مركز الاستقبال في جوبا، غير أن تقارير غير مؤكدة تفيد بأن قوات الجيش قد أعادت هاربين إلى جيش المقاومة الرباني وهو أمر إذا ثبتت صحته من شأنه أن يؤدي إلى قتلهم الفوري من جانب جيش المقاومة الرباني. ويتبين من الشهادات التي يدلي بها الأطفال أنهم يقضون الآن وقتاً أقل مع العسكريين قبل نقلهم إلى مركز الاستقبال في جوبا، غير أن احتمال احتجاز بعض الأطفال لفترات أطول من الزمن (تصل إلى ٢٤ يوماً) لا يزال يشكل مصدراً للقلق. كما لا يزال من المقلق عدم تعذر وصول المنظمات الدولية، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف، إلى الثكنات العسكرية في جوبا، مما يعني عدم وجود معلومات عن كيفية معاملة الأطفال.

ويتبين من الشهادات أن الأطفال يعملون لساعات طويلة في خدمة قوات الجيش. وثمة حاجة ملحة إلى تقديم التدريب إلى قوات الجيش السوداني، على غرار التدريب الذي يجري تقديمه إلى قوات الجيش الأوغندي.

٦٢- وقد أحرزت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تقدماً ملحوظاً في التكيف مع الوضع الخاص السائد في شمالي أوغندا، حيث تتألف الجماعة الرئيسية من المتمردين من جنود أطفال حاليين أو سابقين. واستطاعت البعثة نتيجة للمقابلات التي أجرتها أن تؤكد أن الجيش الأوغندي قد اتبع نهجاً إنسانياً ومنضبطاً إزاء جيش المقاومة الرباني وأنه يعامل جميع الهاربين من جيش المقاومة الرباني باعتبارهم مختطفين، بما في ذلك أولئك الذين يأسرون أثناء المعارك. كما يقدم العلاج الطبي الأساسي للأطفال المختطفين الذين يأسرون نتيجة لعمليات عسكرية. ولم ترد أي تقارير عن قيام جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بارتكاب اعتداءات جسدية أو جنسية على الأطفال الذين هربوا من جيش المقاومة الرباني خلال فترة احتجازهم لدى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

٦٣- وفي كل من السودان وأوغندا لاحظت البعثة، أن الفترة الزمنية التي يقضيها الأطفال في الاحتجاز العسكري قبل تسليمهم إلى المنظمات المختصة بغرض لم شمل الأسر وإعادة الإدماج في المجتمع، قد اختزلت بقدر كبير. وفي كلا البلدين خفضت هذه الفترة إلى أسبوع واحد في المتوسط. وفي أوغندا، تم كفالة تمتع هؤلاء الأطفال بالرعاية والإشراف المناسبين عن طريق إنشاء وحدة حماية الطفل في مقر الجيش الرابع الواقع في غولو، وذلك بعد أعمال الدعوة التي اضطلعت بها اليونيسيف من أجل كفالة الوصول المبكر إلى الأطفال المودعين في الاحتجاز العسكري ورصد حالتهم. وعززت أعمال الوحدة نتيجة لبرامج التدريب الإنساني والتدريب في مجال حقوق الطفل التي جرى الاضطلاع بها بالاشتراك مع موظفي الجيش المنتشرين في شمالي أوغندا. وتحظى برامج التدريب التي تقدمها وحدة حماية الطفل وكذلك الأعمال التي تضطلع بها بدعم اتحاد إنقاذ الطفولة - الدانمرك، واتحاد إنقاذ الطفولة - السويد، وتعتبر الأعمال الرائدة التي تقوم بها هاتان الهيئتان في أوغندا قدوة تحتذى لأي مبادرات مماثلة تتخذ في أماكن أخرى.

٦٤- ولقد عمل اتحاد إنقاذ الطفولة مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية منذ أيار/مايو ١٩٩٩، عندما بدأ في تقديم التدريب في مجال حقوق الطفل لكبار الضباط. وشمل التدريب العناصر ذات الصلة من التشريع الدولي، مثل أحكام اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، وتضمن مسائل نفسية واجتماعية. وأفاد اتحاد إنقاذ الطفولة بأن ٩٠ من كبار الضباط قد تلقوا التدريب، ١٥ منهم كمدربين للمدربين، كما تم تدريب ٢ ٥٠٠ من الجنود من الرتب الأدنى. وأفاد اتحاد إنقاذ الطفولة بأن تعاونه يزداد مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، غير أن هناك بعض الصعوبات في مجال رصد الأثر الطويل الأجل للتدريب، نظراً إلى نقل العديد من الضباط من شمالي أوغندا منذ تلقيهم التدريب.

٦٥- وقام اتحاد إنقاذ الطفولة - السويد واتحاد إنقاذ الطفولة - الدانمرك، بالاشتراك مع موظفين عسكريين، بإصدار "دليل عن حماية حقوق الطفل في أوقات السلم والحرب" وهو متاح باللغتين الإنكليزية واللوغندية، ويوزع على الجنود عند تدريبهم. ويقدم الدليل موجزاً عن التشريع الدولي في مجال حقوق الطفل، ويتناول الأسباب الأخلاقية والعملية لعدم تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، ويشجع الجنود على أن يكونوا قدوة للمجتمعات التي يقومون بخدمها.

المساعدة المقدمة من الجهات المانحة

٦٦- هناك بعض الأنشطة التي تضطلع بها الجهات المانحة، فضلاً عن مشاريع جديدة في منطقتي غولو وكيتغوم في شمالي أوغندا، والكثير منها يعود بالنفع على الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وتساهم بعض الجهات المانحة (بلجيكا والدانمرك وإيطاليا ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، واليونيسيف) في مشروع يركز مباشرة على دعم الأطفال المختطفين، وتقوم جهات مانحة أخرى (آيرلندا، والمفوضية الأوروبية، والمملكة المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسيف، والبنك الدولي) بدعم البرامج الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك تقديم الدعم للقرى المشمولة بالحماية. ويقدم عدد من الجهات المانحة بالفعل الدعم لمبادرات السلام والمصالحة في شمالي أوغندا، وأعرب العديد منها عن اهتمامها بدعم الأنشطة المرتبطة بعمل اللجنة المعنية بالعفو، عندما تحظى اللجنة بدعم الحكومة الكامل والصريح.

٦٧- وأحاط بعض الجهات المانحة البعثة علماً بأن قدراً أكبر بكثير سيوفر المساعدة الإنمائية والاستثمار في شمالي أوغندا إذا عم السلام في المناطق المتأثرة. لكنه لما كان الوضع الراهن يفتقر إلى الأمن بصورة خطيرة، فإن الهدف من معظم المساعدات الدولية هو مجرد تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية إلى السكان. وتجدر ملاحظة أن انعدام الأمن الناجم عن استمرار غارات جيش المقاومة الرباني حالت دون اجتياز المناطق الشمالية مرحلة الإغاثة والانتقال إلى المساعدة الإنمائية خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية. ففي حين أحرز باقي البلد تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً خلال تلك الفترة، شهدت في المقابل الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الشمال تدهوراً كبيراً ومستمراً.

زاي - صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب

٦٨- استرعت الأمانة اهتمام مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب في دورته التاسعة عشرة المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى الفقرة ٥ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٠/٦٠ المؤرخ في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٦/١٥١ وللممارسة التي يتبعها مجلس الإدارة، لا يمول الصندوق إلا الطلبات المقدمة مباشرة من منظمات غير حكومية. وترد الإجراءات والمبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تتبعها المنظمات التي تقدم طلبات إلى الصندوق في مرفق تقرير الأمين العام إلى الجمعية

العامـــة في دورتهـــا الخامسة والخمسين (A/55/178، المرفق الثاني) والذي عرض على اللجنة في دورتها السابعة والخمســـين (انظر أيضاً E/CN.4/2001/59 وAdd.1). وكان يتعين تقديم الطلبات لعام ٢٠٠١ قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ويجب تقديمها قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ فيما يخص عام ٢٠٠٢. وإجراءات تجهـــيز الطلبات واتخاذ القرارات سرية. وكما ذكر في الجدول ٤ المعنون "قائمة المنظمات التي قدم لها الصندوق دعمـــاً مالياً في عام ٢٠٠٠" الوارد في الوثيقة A/55/178، قدم الصندوق في عام ٢٠٠٠ مساعدة مالية إلى عدة منظمات غير حكومية تعمل على مساعدة ضحايا التعذيب وأفراد أسرهم في أوغندا.

رابعاً - الملاحظات الختامية

٦٩- ترد فيما يلي الملاحظات الختامية للبعثة.

ألف - الاتفاقات الدولية وتنفيذها

٧٠- إن جيش المقاومة الرباني مدعو إلى أن يوقف فوراً عمليات اختطاف الأطفال من شمالي أوغندا وتعذيبهم واحتجازهم واغتصابهم واسترقاقهم وتجنيدهم قسراً؛ وإلى أن يفرج فوراً عن جميع الأسرى المتبقين، بما فيهم البنات والنســـاء اللـــواتي أجبرن على الدخول في علاقات زوجية؛ وعلى الاجتماع مع الوسطاء، فضلاً عن ممثلي مجتمع أشولي الذين يسعون إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في شمالي أوغندا.

٧١- ويجـــب أن يحرم جيش المقاومة الرباني، بسبب الطابع الإرهابي لأنشطته، حرماناً فعلياً من جمع الأموال دولياً لأنشطته.

٧٢- وثمـــة حاجة إلى إزالة الصبغة السياسية عن مسألة حماية الطفل، خاصة نظراً لنطاق وجسامة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأطفال في شمالي أوغندا على يد جيش المقاومة الرباني. ويجب تركيز الجهود على التعجيل بعملية عودة وإدماج الأطفال المختطفين على سبيل الأولوية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية في المنطقة وفي أماكن أخرى. وينبغي دعوة منظمة الأمم المتحدة في أوغندا والسودان إلى أن تقوم بدور نشط بقدر المستطاع في هـــذا الصـــدد. وينـــبغي للمبادرات التي تبذل حالياً من أجل تحسين العلاقات بين الحكومتين في المنطقة أن تمنح الأولوية لتسوية القضايا المتعلقة بالطفل.

٧٣- وينبغي لجميع الأطراف المعنية، بما فيها جيش المقاومة الرباني، أن تبذل جهوداً حازمة من أجل التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية سلمية للنزاع في شمالي أوغندا.

٧٤- وينبغي اتخاذ خطوات إيجابية على أعلى المستويات من أجل تهيئة جو يكفل التنفيذ المستمر للاتفاقات المبرمة بين حكومة السودان وحكومة أوغندا.

٧٥- وينبغي استئناف التنفيذ الفعلي للاتفاقات بدون تأخير، بما في ذلك وضع بروتوكول واتخاذ غيرها من الترتيبات الضرورية من أجل النشر المحتمل لفريق مراقبة من الخبراء العسكريين من مصر وليبيا في شمالي أوغندا.

٧٦- وينبغي لحكومة أوغندا وحكومة السودان أن تعملا على تعزيز وتيسير إقامة حوار بين جيش المقاومة الرباني والممثلين الرئيسيين لمجتمع أشولي في أوغندا، على النحو الوارد في سجل الالتزامات المتعهد بها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٧٧- ويجب مواصلة وقف الدعم لجيش المقاومة الرباني في السودان وتشديده كجزء من الجهود الحثيثة التي تبذلها حكومة السودان للضغط على جيش المقاومة الرباني لكي يقوم بتسريح قواته الموجودة داخل السودان. وينبغي أن تواكبها المزيد من الجهود الاستباقية من أجل المساعدة على هروب الأطفال المختطفين وتسهيل وصولهم إلى مركز الاستقبال في جوبا.

٧٨- وينبغي أن تتخذ حكومتا السودان وأوغندا خطوات فورية من أجل العودة إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة عن طريق تبادل الممثلين، وهي خطوة ستساعد كثيراً على تذليل الاتصالات بشأن العديد من المسائل، بما فيها إعادة الأطفال المختطفين إلى ديارهم.

باء - العفو والمصالحة

٧٩- ثمة حاجة ملحة إلى قيام حكومة أوغندا بحملة إعلامية واضحة وصريحة من أجل إثبات دعمها لعملية العفو والمصالحة فيما يتعلق بالأشخاص الذين اختطفهم جيش المقاومة الرباني.

٨٠- وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة من أجل عزل القيادة العليا لجيش المقاومة الرباني بقدر أكبر وإخضاعها للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تتحمل مسؤوليتها.

٨١- وينبغي فتح مكاتب إقليمية إضافية للجنة المعنية بالعفو في أسرع وقت ممكن وتزويدها بعدد كافٍ من الموظفين من أجل كفالة نشر المعلومات المتعلقة بقانون العفو الشامل.

٨٢- وينبغي للمنظمات ذات الصلة، ولا سيما اللجنة المعنية بالعفو، أن تعد عدداً صغيراً من المشاريع والمقترحات لاتخاذ مبادرات محدودة بهدف التصدي للاحتياجات الفورية للعائدين، وأن تقدمها إلى الجهات المانحة.

٨٣- وينبغي التحقق من وجود تنسيق وثيق بين المكاتب الإقليمية للجنة المعنية بالعفو والمحافل والمنظمات المحلية المسؤولة عن التنسيق من أجل تفادي الازدواجية والبناء على المبادرات القائمة.

٨٤- وينبغي الإعلان عن قانون العفو الأوغندي ونشره على نطاق واسع في جنوب السودان بمساعدة حكومة السودان وبالتعاون مع المنظمات الدولية. وتحقيقاً لهذا الغرض، يمكن دعوة اللجنة الأوغندية المعنية بالعفو إلى إرساء وجودها في جنوب السودان تيسيراً للحملة الإعلامية.

جيم - الأمن، بما في ذلك المعسكرات "المحمية"

٨٥- ينبغي نشر أعداد متزايدة من القوات المنضبطة والملتزمة باتخاذ الخطوات الضرورية لحماية السكان المدنيين. وينبغي الاضطلاع بذلك بالتشاور الوثيق مع هيئات المجتمع المدني، بما في ذلك القادة المجتمعيين والدينيين والتقليديين. ويجب على قوات الجيش في الممارسات والنهج التي تتبعها أن تواصل مراعاة أن العديد من المقاتلين أو معظمهم من الجنود الأطفال المختطفين، وأن معظم التابعين للمعسكر من النساء المختطفات وأطفالهن وأشخاص مختطفين آخرين.

٨٦- وينبغي لحكومة أوغندا أن تستعرض استراتيجيتها الرامية إلى تسهيل عودة السكان المشردين إلى أراضيهم، بغية إزالة المعسكرات "المحمية". وعليها أن تشترك في حوار مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى من أجل كفالة أن تتم الإزالة بصورة منظمة وأن تجري عملية عودة السكان المتأثرين بصورة طوعية وميسرة في أقصر وقت ممكن. وينبغي تحديد ووضع حلول دائمة للسكان المشردين وبالتشاور الكامل مع الأفراد المتأثرين ورضاهم التام.

٨٧- وينبغي اتخاذ خطوات من أجل كفالة عدم تجنيد الأطفال في الجيش أو المؤسسات شبه العسكرية أو الميليشيات سواء في أوغندا أو السودان. وسيكون التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية ضرورياً لرصد هذه الحالة.

دال - المساعدة المقدمة للأطفال المختطفين والسكان المتأثرين

٨٨- ينبغي للمنظمات الدولية أن تشترك بصورة أكثر نشاطاً وشمولاً في الرصد المنتظم للظروف المحيطة بطريقة معاملة قوات الجيش للهاربين من جيش المقاومة الرباني وأسلوب استخلاص المعلومات منهم، خاصة في جنوب السودان.

٨٩- وينبغي وضع وتنفيذ استراتيجية من أجل تحديد هوية جميع الأطفال المختطفين سابقاً والذين هربوا ويحتمل أنهم يعيشون في جنوب السودان، وعودتهم في نهاية الأمر. وينبغي أن تتولى لجنة المساعدة الإنسانية تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتعاون مع المنظمات الدولية. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية استخدام السبل المناسبة لنشر المعلومات المتعلقة بقانون

العفو الشامل في أوغندا، ووجود برنامج الإعادة إلى أوغندا عن طريق مركز العبور في جوبا. وينبغي لحكومة السودان أن تيسر سبل وصول المنظمات الدولية إلى المجتمعات المحلية في جوبا ومنطقة بئر الجبل.

٩٠- وينبغي لحكومة السودان أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للحماية فيما يتعلق بالبنات والنساء اللواتي اختطفن وأُجبرن على الدخول في علاقات زوجية. وينبغي على وجه الخصوص اتخاذ اجراءات محددة، بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية، من أجل مساعدة النساء وأطفالهن عند الهرب مع الرجال الذين أُجبرن على الدخول معهم في "زواج الأدغال"، حتى يتسنى لهن اتخاذ قرار مستقل بشأن مستقبلهن ومستقبل أطفالهن. وتجدر بالذكر أن من أصل ٢٢ فرداً رفضوا العودة إلى أوغندا، كان تسعة منهم من زوجات رجال في معسكر سوبا أو أطفالهم الصغار.

٩١- وينبغي لحكومة السودان، أن تعد بمساعدة المنظمات الدولية برامج تدريب في مجال حقوق الطفل للقوات العسكرية والأمنية التابعة لها، حتى يزداد فهمهما للمسائل المتعلقة بحماية الطفل ولمسؤوليتها الرئيسية عن كفالة تقديم الرعاية والحماية للنساء والأطفال من المختطفين السابقين لدى جيش المقاومة الرباني.

٩٢- وينبغي لحكومة السودان أن تحدد، بدعم من المنظمات الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وضع الهاربين من الذكور البالغين الذين لا يرغبون في العودة إلى أوغندا.

٩٣- وينبغي أن يقدم المزيد من الدعم الدولي إلى الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية التي توفر المساعدة للمختطفين السابقين لدى جيش المقاومة الرباني وتعيد ادماجهم في المجتمع، خاصة عن طريق تقديم مجموعة من الإعانات المحدودة إلى الذين بدأوا عودتهم، لكي يتمكنوا من مواصلة تعليمهم أو الالتحاق بتدريب مهني. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة المعنية بالعفو، على سبيل الأولوية، أن تقدم عدداً قليلاً من المقترحات المتعلقة بالمساعدة الدولية بغية الحصول على تمويل فوري بدلاً من مقترحات تستند إلى اسقاطات عن أعداد كبيرة جداً من الهاربين العائدين قد لا تتحقق.

٩٤- وحيث إن معظم الهاربين من جيش المقاومة الرباني داخل شمالي أوغندا هم الآن من الأطفال الذين اختطفوا لفترات زمنية قصيرة نسبياً، ينبغي بذل جهود من أجل التعجيل بعودتهم إلى أسرهم دون تأخير لا مبرر له.

٩٥- وينبغي لليونيسيف أن تجري استقصاءً بشأن التقارير التي تفيد بأن أطفالاً كانوا من المختطفين السابقين لدى جيش المقاومة الرباني يعيشون الآن في شوارع نيروبي. وينبغي إذا تأكد ذلك، تحديد شروط عودتهم إلى أوغندا على وجه السرعة.

مرفق

الأفراد والمنظمات الذين اجتمعت معهم البعثة

في السودان

اجتمعت البعثة مع وزير الدولة لشؤون السلام، ووزير الخارجية، ووزير الخارجية السابق والرئيس الحالي لفريق الاتصال المعني باتفاق نيروبي، ولجنة المساعدة الإنسانية، ومركز كارتل، واليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وصندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة. واجتمعت البعثة أيضاً مع ممثلي البعثات المانحة وقامت بزيارة كل من مرافق الأطفال والكبار في معسكر سوبا، حيث أجرت مقابلات مع الهاربين من جيش المقاومة الرباني والذين عاد معظمهم إلى أوغندا خلال فترة البعثة.

في نيروبي

اليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الرؤية العالمية، واللجنة العليا الكندية.

في أوغندا

في كامبالا، اجتمعت البعثة مع وزير الدولة لشمالي أوغندا، والوزير المسؤول عن شؤون الرئاسة، ورئيس اللجنة المعنية بالعفو، واللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، ومنظمة حقوق أفريقيا، ومنظمة الرؤية العالمية، واتحاد إنقاذ الطفولة – الدانمرك، وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وممثلي البعثات المانحة، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، وممثل اليونيسيف، وممثلي الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وفي كيتغوم، اجتمعت البعثة مع رئيس المجلس المحلي (للمنطقة)، ومفوض المنطقة المقيم، ورابطة المتطوعين للخدمة الدولية، ورابطة الآباء العطوفين، ولجنة الإنقاذ الدولية، ورابطة كيتغوم للأطفال والنساء، ومجموعة كبار السن، والمسؤول عن التنمية المجتمعية، والمنتدى المشترك للسلام، ومختلف القادة الدينيين. وفي كيتغوم أيضاً، أجرت البعثة مقابلات مع أطفال مختطفين هربوا مؤخراً وقامت بزيارة قرية لوكوم المشمولة بالحماية. وفي غولو، اجتمعت البعثة مع رئيس المجلس المحلي (للمنطقة)، والموظف المسؤول عن مراقبة السلوك والرعاية، ولجنة العدالة والسلام، وقادة دينيين، ومعهد الشيوخ التقليديين، ومفوض المنطقة المقيم، ومنظمة غولو لدعم الأطفال، وقائد فرقة الجيش الرابع (غولو)، ووحدة حماية الطفل التابعة لفرقة الجيش الرابع، وصحفيين ومذيعين محليين، والمجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة التركيز على حقوق الإنسان، ومكتب المنطقة للجنة المعنية بالعفو ومكتب المنطقة للجنة حقوق الإنسان. وفي غولو أيضاً، أجرت البعثة مقابلات مع أطفال مختطفين هربوا مؤخراً وقامت بزيارة قرية أمونرو المشمولة بالحماية. وفي ليرا، اجتمعت البعثة مع رابطة الآباء المعنيين وأجرت زيارة لمدرسة سانت ماري في أبوكي.

- - - - -